٦- إطار سياساتي لتحسين الاستثمار في الزراعة

لا شك في أهمية الاستثمار في الزراعة بصفته أكثر الاستراتيجيات فعالية في مكافحة الجوع والفقر والانتقال إلى الزراعة المستدامة. ومع ذلك ففي تلك الأجزاء من العالم حيث يشتد الجوع والفقر لأقصى درجة، شوهدت معدلات سلبية أو راكدة للاستثمار خلال العقود الثلاثة الماضية سواء من جانب المزارعين أو الحكومات. وتواجه هذه المناطق تحديات مستمرة تتمثل في زيادة نمو الإنتاجية المنصفة والقيام في نفس الوقت بالتحسين الجذري للاستدامة البيئية في هذا القطاع.

إن المزارعين هم، وسيظلون، أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة، الأمر الذي يعني أنهم يجب أن يشكلوا قلب أية استراتيجية استثمارية. لذلك فإن التركيز فقط على الاستثمار العام والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي في الداخل لا يكفي. وقد أظهر مئات الملايين من المزارعين في جميع أنحاء العالم استعدادهم للاستثمار في أنشطتهم الإنتاجية على الرغم من الظروف المعاكسة في غالب الأحيان. ومع ذلك، فإن استثماراتهم في الزراعة تواجه في الغالب قيوداً تفرضها السياسات والبيئة المؤسسية غير الداعمة. فتَخَيل ما الذي يمكنهم أن يحققوه إذا توافرت لهم بيئة تمكينية داعمة.

ومن اللازم تكوين فهم واضح للحوافز وللقيود التي يواجهها المزارعون في مختلف السياقات لكي يطلقوا طاقاتهم الكامنة في الاستثمار. ويلعب القطاع العام دوراً لا غنى عنه في خلق وتعزيز مناخ استثماري مؤاتٍ يمكن داخله أن يزدهر الاستثمار الخاص - من جانب المزارعين بالدرجة الأولى ومن جانب أصحاب المشاريع الريفية والمستثمرين الآخرين أيضاً، وأن يولد نتائج مفيدة اجتماعياً. وتتحمل الحكومات والجهات المانحة مسؤولية جوهرية في هذا الصدد. فعناصر مناخ الاستثمار المواتي معروفة جيداً، ولكنها تظل بعيدة المنال في الكثير من الأقاليم. وفي الحقيقة، هناك حصة كبيرة ومتزايدة من الإنفاق العام على الزراعة، في كثير من المناطق، لا توجه نحو أكثر الاستثمارات نفعاً من الناحيتين الاقتصادية أو الاجتماعية. فإذا توافر قدرٌ كبير من المعرفة بشأن كيفية تحسين الاستثمار في الزراعة، فما هو السبب في تحقيق قدر ضئيل جداً من التقدم؟

خلق مناخ استثماري موات للاستثمار الخاص في الزراعة: أمور سِياقية

استعرضت الفصول السابقة التحديات التي تواجه خلق بيئة داعمة للاستثمار الخاص في الزراعة. ومع ذلك، فإن أولويات وأهمية التحديات المختلفة تتفاوت حسب القطر والمنطقة، تبعاً للسياق. إذْ ينبغي أن يوضع في الاعتبار المستوى الكلي للتنمية الاقتصادية ودور الزراعة في الاقتصاد، ونطاق وعمق الفقر الريفي والجوع، ودرجة التدهور البيئي، ونوعية الحوكمة، ومستوى القدرات المؤسسية. وبصفة عامة، فإن البلدان عند بلوغها مستويات دخل مختلفة، سوف تختلف أولوياتها وتحدياتها.

البلدان ذات الدخل المرتفع يكون لديها عادة قطاعات زراعية شديدة التقدم وعالية رأس المال، ويكون عندها بصفة عامة بيئة تمكينية صالحة للاستثمار الزراعي. وتكون لديها القدرة على الاستجابة للطلب الفعال المتنامي، عن طريق عدة أمور من بينها الاستثمار المُحسَّن. ومع ذلك، ففي الكثير من البلدان تتأثر الحوافز الداعية للاستثمار في الزراعة نسبةً إلى القطاعات الأخرى تأثراً شديداً بالسياسات الاقتصادية والقطاعية، مما يخلق في الكثير من الحالات تحيزاً قوياً لصالح الزراعة.

ومن منظور الاستثمار الزراعي، يتمثل التحدي الرئيسي في هذه البلدان في ضمان ألا تكون الحوافز الاقتصادية غير محابية للزراعة (أو ضدها) وذلك عن طريق السياسات وضمان ميدان عمل عادل للجميع للاستثمار في الزراعة والقطاعات الأخرى، وقد يعني هذا تخفيض المستويات العليا من الدعم الحكومي المباشر وحماية هذا القطاع. وهذا أمر هام للغاية لضمان التخصيص الكفء اقتصادياً للموارد وللأنماط الاستثمارية في الزراعة، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي. وثمة تحدٍ رئيسي آخر هو ضمان أن تنعكس التكاليف والمنافع البيئية في الحوافز وذلك من أجل تعزيز استدامة الإنتاج.

البلدان ذات الدخل المتوسط بلغت بالفعل مستوى معيناً من تراكم رأس المال في الزراعة، يزيد على ما تتميز به البلدان ذات الدخل المنخفض (انظر أدناه). وتميل هذه البلدان لأن يكون لديها قطاع زراعي أكثر

تنوعاً بصورة نسبية من حيث المنتجات وأنواع الكيانات العاملة داخل هذا القطاع. ودور الزراعة في تقليل الفقر هو دور معتدل بصفة عامة، وإن كان ذلك يختلف من بلد إلى بلد. فالاستثمار الخاص في هذه البلدان يأتي من العديد من المصادر (الاستثمار داخل المزرعة من جانب ذوى الحيازات الصغيرة، والاستثمار المؤسسي، والاستثمار الأجنبي في الداخل) ثم يتدفق إلى أنواع مختلفة من الأنشطة، تتراوح بين المزارع التجارية الخاصة الصغيرة النطاق، إلى المشاريع المتوسطة النطاق. وقد تكون بعض فئات المنتجين فئات محرومة من حيث قدرتها على الاستثمار نسبةً إلى الآخرين.

وبالإضافة إلى أن ضمان ساحة عمل عادلة للجميع من حيث الحوافز الاقتصادية للاستثمار في الزراعة مقابل القطاعات الأخرى، وإدراج التكاليف والمنافع البيئية في الخدمات الزراعية، وتحسين البيئة التمكينية للاستثمار هو تحدٍ مهمٍ في الكثير من الحالات. فثمة تحدٍ سياساتي رئيسي في هذه البلدان يتمثل في تلافي التمييز فيما بين أنواع المستثمرين، مع التركيز على إزالة العوامل التي قد تُقيِّد صغار المستثمرين بصفة خاصة، وأولئك العاملين في مناطق أقل حظاً من المزايا. وهذا مهم ليس فقط لأسباب الإنصاف والعدل، وإنما لضمان التخصيص الفعال لرأس المال الداخل في الاستثمار. وإن تقديم دعم خاص لمساعدة المزارعين على الاستثمار في طرق إنتاج مستدامة يمكن أيضاً أن يكون ضرورياً في الكثير من السياقات.

البلدان ذات الدخل المنخفض أبعد ما تكون عن تحقيق الإمكانات الكامنة في القطاع الزراعي من حيث الإنتاجية، والإنتاج وتوليد الدخل وتقليل الفقر. فبالنسبة لعدد كبير من المزارعين، تعد زيادة الإنتاجية الزراعية مكوناً أساسياً من استراتيجيات الخروج من دائرة الفقر. إن بناء منشآت رأسمالية مخصصة للزراعة - مادية وبشرية ورأس مال طبيعي - أمرٌ حاسم الأهمية لأجل تحقيق هذا الغرض. كما أن زيادة الأصول الإنتاجية لأصحاب الحيازات الصغيرة وزيادة قدراتهم على الاستثمار يعتبر تبعاً لذلك الركن الأساسي لجهود تخفيض الفقر.

إن الحوافز غير المتحيزة للاستثمار في الزراعة، سواء بالنسبة للقطاعات الأخرى وفيما بين مختلف المستثمرين داخل قطاع الزراعة، هي على نفس القدر من الأهمية كما سبقت مناقشتها بالنسبة للفئات القُطرية. فبالإضافة إلى تحسين البيئة التمكينية للاستثمار في الزراعة، إذْ أنها شرط لا غنى عنه لتشجيع الاستثمار الزراعي في عدد كبير من البلدان. ومع ذلك، فإن هذا لا يكفي في حد ذاته لضمان مستويات كافية من تراكم رأس المال. فتحتاج السياسات والبرامج لأن تُوجَه نحو إزالة القيود أمام تراكم الأصول الإنتاجية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن المُرجح أيضاً للدعم المحدد للاستثمار في طرق الإنتاج المستدامة ذات الفترات الطويلة التي تسبق المردود أن يكون ذا أهمية حاسمة لضمان التحسينات في استدامة الإنتاج. وقد يسهم الاستثمار الواسع النطاق في تكوين رأس المال في الزراعة، ولكن من غير المحتمل لهذا الاستثمار أن يقدم حلاً للفقر وعدم الأمن الغذائي بالنسبة لأعداد غفيرة من السكان، بل إنه يفرض مخاطر كبيرة على السكان الريفيين الذين يفتقرون إلى الموارد ما لم تتم إدارتها إدارة سليمة. ويحتاج الأمر إلى إنشاء سياسات وبرامج لضمان أن تؤدى هذه الاستثمارات في واقع الأمر، إلى الأمن الغذائي وألا تعوقه، وإلى تقليل الفقر بالنسبة للسكان المحليين.

دعم المناخ الاستثماري المواتي بالاستثمار العام

إن توفير مناخ موات للاستثمار الخاص ينبغي أن يكون مدعوماً باستثمار عام. فقد تزايدت الدعوات إلى تقديم المزيد من الاستثمار العام إلى الزراعة، وإلى زيادة الإنفاق على الزراعة بصفة عامة. غير أن، توسيع الإنفاق الكلي على الزراعة قد لا يكون مجرد مقترح بسيط. لذلك، فمن المهم زيادة تأثير الأموال العامة الشحيحة التي تقدم للزراعة، وذلك استناداً إلى بعض المبادئ الأساسية.

تركيز الأموال القليلة على الاستثمار في السلع العامة

تشير الدلائل إلى أن تأثير المستويات الحالية للإنفاق العام على الزراعة، في الكثير من الحالات - من حيث الإنتاج الزراعي والإنتاجية وتقليل الفقر - يمكن أن يزداد عن طريق تحويل المصروفات من دعم السلع الخاصة إلى الاستثمار في السلع العامة. فمثلاً تُولِّد الإعانات الائتمانية عادة عائدات منخفضة للمجتمع، إلا أن الاستثمار في تعزيز المؤسسات المالية يمكن أن ييسر توفير خدمات ائتمانية أفضل، ويُدرّ عائدات أعلى على المجتمع. ويمكن للتحويلات الاجتماعية الموجهة أن تُولِّد منافع عامة جيدة عن طريق تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء من الاحتفاظ بأصولهم والتوسع فيها.

الاستثمار في البحث والتطوير

تشير الدلائل القوية بشأن العائدات الاجتماعية المرتفعة التي يدرّها الاستثمار العام في البحث الزراعي والتكنولوجيا لدى البلدان النامية، بصورة واضحة وبعيداً عن الغموض، إلى أن هناك نقصاً واضحاً في الاستثمار في

هذا المجال. فتأثير الإنفاق العام على البحث والتطوير في مجال الإنتاج الزراعي والإنتاجية، يكون أكبر من تأثير الإنفاق على أنشطة أخرى متصلة مباشرة بهذا القطاع، وكذلك الاستثمارات الرئيسية لصالح الزراعة، مثل البنية التحتية الريفية، والتعليم، وتوصيل الكهرباء، والصحة، والاتصالات. كما اتضح بصورة لا لَبْس فيها أن الإنفاق على البحث والتطوير الزراعيين اللذينْ يزيدان من الإنتاجية لهما تأثير قوي جداً من حيث التقليل من الفقر.

الاختيار الحكيم بين أنواع الاستثمار الزراعي

ليست جميع أنواع الاستثمار الزراعي متساوية في العائدات التي تُدِرها. فعند الدعوة إلى تقديم المزيد من الأموال، يكون من المهم للغاية التمييز، أو إظهار الفروق بين الأنشطة ذات المردود المرتفع، والأنشطة ذات المردود المنخفض من حيث الإنتاجية، وتقليل الفقر، وغير ذلك من النتائج. وعند الاختيار بين أنواع الاستثمار الزراعي، ينبغي مراعاة سلسلة من النقاط.

- أنه على الرغم، من أن الدلائل تبين أن أنواع الاستثمار في البحث والتطوير قد حققت عائدات مرتفعة بصورة ثابتة، وانطوت على تأثيرات مُقلِلة للفقر، فإن النمط الذي تسلكه أنواع أخرى من الاستثمار الزراعي تعتمد على البلد وعلى السياق.
- أن الاستثمار العام في قطاعات أخرى معينة يمكن أن يسهم مساهمات كبيرة جداً في الأداء الزراعي، وتقليل الفقر، ومن المجالات الرئيسية في هذا الصدد الطرق الريفية والتعليم.
- أن الأمر يحتاج إلى استراتيجية جغرافية موضوعة بعناية، نظراً لأن مردودات الموارد الحكومية التي توجه للتنمية الزراعية من المرجح أن تكون على درجة عالية من التباين بتفاوت المكان. وبصورة محددة، فإن الدلائل المقدمة في التقرير تشير إلى أنه في العديد من الحالات ربما حدث نقص في الاستثمار في المناطق الأقل حظاً من المزايا مقابل المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة.
- أنه ينبغي لصناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة، أن يكونوا على دراية بأن المزايا التي تعود من بعض الأنواع العامة للاستثمار قد تتحقق، ولكن بعد فترة طويلة، بحيث أن أي تحليل قصير الأجل قد يحجب المكاسب الاقتصادية التي تعود من الاستثمارات العامة ذات فترات التكوين الطويلة.

تحسين عملية وضع السياسات والتخطيط للاستثمار الزراعي

إن المبادئ المطلوب توافرها لتشجيع الاستثمار في الزراعة وتوجيهه نحو الأنشطة ذات العائدات الاقتصادية والاجتماعية الأعلى معروفة جيداً، غير أن ترجمة هذه المبادئ إلى تحركات سياسية هي أمر أكثر صعوبة. وينطوي تحسين السياسات العامة والتخطيط العام للاستثمار في الزراعة ولصالحها على سلسلة من العناصر الرئيسية.

تحديد الأهداف

يتطلب التخطيط الاستثماري والسياساتي الفعال للزراعة تعريفاً واضحاً للأهداف وتحديداً لكيفية ارتباط السياسات والاستثمار العام مع استراتيجية التنمية الشاملة لدى بلدٍ ما. فالأهداف تختلف من بلد إلى بلد، وينبغي بلورتها بمشاركة فعالة من جانب أصحاب المصلحة ذوى الصلة. وبشكلٍ عام، يُرجَحْ أن تتفاوت الأهمية النسبية للأهداف الرئيسية مثل توسيع نطاق إمدادات الأغذية، وتقليل الفقر، وضمان الاستدامة البيئية بين البلدان في مراحل مختلفة من التطور.

ضمان الترابط بين السياسات وبين تخطيط الاستثمار العام

إن كفالة الترابط بين السياسات العامة والتخطيط الاستثماري يمكن لها أن تزيد من التأثير، وأن تُحسن من احتمالات الوفاء بالأهداف بفعالية وكفاءة. وهذا يعنى أن تكون السياسات والاستثمارات العامة موجهة تجاه الأهداف المُعَّرفة، وأن تعزز بعضها البعض بدلاً من أن تكون متعارضة. إذْ أن السياسات، وخطط الاستثمار، إن لم تكن متسقة وغير متعارضة فيما بينها، يَقِلْ تأثير كلٍ منها بدرجة كبيرة. وفي غياب إطار سياساتي مناسب؛ يتعرض الاستثمار العام لِخَطر الإهدار.

تحسين القاعدة العملية لوضع السياسات وتخطيط الاستثمار وتحليل التأثيرات

إن كفالة تناغم وفعالية السياسات والاستثمار العام تحتاج إلى قاعدة متينة من الدلائل على طبيعتها وتأثيراتها. ومع ذلك، فليست هذه المهمة، بالضرورة، مهمة سهلة. فاستعراضات الإنفاق العام على الزراعة يمكن أن توفر نظرة عامة مُهِمة للغاية على الأنماط الفعلية لتخصيص الإنفاق العام وذلك كأساسٍ لإجراء

المزيد من التحسينات.[٢٨] أما عمليات الاستعراض التي تقتفي مسار الإنفاق العام فتركز على تنفيذ الميزانية، ويمكن أن تسمح بمتابعة وقياس المصروفات ابتداءً من عملية التخصيص وحتى المستخدم النهائي، وبتقييم مدى إنفاق الأموال العامة فعلياً في الأغراض التي قُصدت إليها، وتحديد مواضع التسرب. ومن الأمور المتساوية في الأهمية، فهم تأثير السياسات على الحوافز لدى مستثمري القطاع الخاص.[٢٩] ومن الأمور الوثيقة الارتباط بذلك لهي الحاجة إلى تطوير القدرات لصناعة السياسات على جميع المستويات.

ضمان التنسيق فيما بين القطاعات والحكومات والوزارات والوكالات وشركاء التنمية

يمكن للاستثمار الزراعي أن يسهم في النتائج التي يُنظر إليها عادة على أنها مناط الاهتمام لدى قطاعات ووكالات أخرى (مثلاً الصحة والتغذية)، أما الاستثمارات التي تقوم بها وكالات لا تُعنَى في المقام الأول بالزراعة (مثل البنية التحتية للطرق، وتوصيل شبكة الكهرباء، التعليم، الخ) فيمكن أن تكون من بين أهم الجهات التي تساهم في زيادة النمو الزراعي. وهذا يشير إلى الحاجة إلى تذليل أي عقبة إدارية ومؤسسية من شأنها أن تعوق التنسيق فيما بين الوكالات - ليس فقط على مستوي الوزارات لدى حكومات البلدان النامية، وإنما على مستوي الوِحدات داخل الوكالات المانحة. كذلك فإن التنسيق بين الطبقات المختلفة للحكومة التي تقوم بالاستثمار في الزراعة ولصالحها لهو أمر مُهمٌ في الكثير من السياقات. وثمة خطوة أولى (وأكثر يسراً) هي تحسين تقاسم المعلومات بشأن هذه الأنواع من الآثار المشتركة بين قطاعات الاستثمار العام، وبشأن مقدار الأنشطة الاستثمارية وسماتها التي يتم تنفيذها من جانب وكالات مختلفة. وثمة خطوة ثانية وأكثر صعوبة هي محاولة تحسين المخصصات على مستوى الوكالات، وفيما بينها، من أجل المنفعة المتبادلة، ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتعددة.

تحسين الحوكمة والشفافية والشمولية في السياسات والتخطيط

إن تحسين الحوكمة بما في ذلك الشفافية والشمولية في السياسات العامة وأولويات الاستثمار أمر مهم للغاية لتعظيم تأثير السياسات. وامتداداً للتنسيق فيما بين القطاعات والوكالات يكون من المهم ضمان إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوى الصلة في تعريف وتنفيذ السياسات وبرامج الاستثمار. ويمكن للامركزية الإدارية والسياسية أن تُسهم غالباً في زيادة الشفافية والمساءلة.

التغلب على قيود الاقتصاد السياسي

إن توجيه السياسات والمصروفات العامة نحو أهداف التطوير الواضح وتقليل الفقر يغدو أمراً شاقاً بسبب القيود الاقتصادية السياسية السائدة لدى مختلف البلدان والسياقات. أما المشاكل الرئيسية؛ فتتمثل في الحيلولة دون استحواذ الصفوة على المزايا، والتغلب على مقاومة التغيير من جانب المنتفعين بالسياسات القائمة. كما أن التغلب على قيود الاقتصاد السياسي قد يكون هو أكثر العقبات صعوبة نحو سياسات محسنة لتشجيع الاستثمار الخاص، ونحو استثمار عامٍ أفضل في الزراعة. ومع ذلك، فإن إحراز التقدم في المجالات السابق ذكرها - وتوضيح الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية، وتماسك السياسات، وتحسين قاعدة الدلائل التي تتعلق بمقررات السياسات والاستثمار والتنسيق الأفضل والمزيد من الشفافية - يمكن أن تسهم في خلق الدعم السياسي الضروري لإحداث التغيير.

الرسائل الرئيسية للتقرير

تقرير حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٢: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، يقدم الرسائل الرئيسية التالية:

- **إن الاستثمار في الزراعة هو أحد أكثر الاستراتيجيات فعالية للحد من الفقر والجوع وتعزيز الاستدامة.** وإن الأقاليم التي ركدت فيها حصة العامل من رأس المال الزراعي ومن الإنفاق الزراعي أو انخفضت أثناء العقود الثلاثة الماضية، هي أيضاً بؤر للفقر والجوع في العالم اليوم. وسوف يضع تزايد الطلب على المنتجات الزراعية خلال العقود القادمة ضغطاً متزايداً على قاعدة الموارد الطبيعية التي تدهورت بشدة بالفعل في الكثير من الأقاليم النامية. و الاستثمار مطلوب من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والانتقال إلى الإنتاج المستدام. كما أن القضاء المبرم والمستدام على الجوع يحتاج إلى زيادة ملموسة في الاستثمار الزراعي بل ويحتاج، وهذا هو الأهم، إلى تحسين نوعية الاستثمار.
- **إن المزارعين هم بحق المصدر الأكبر للاستثمار في الزراعة.** على الرغم من إيلاء الاهتمام مؤخراً للاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى

[٢٨] طوّر البنك الدولي وإدارة التنمية الدولية (بالمملكة المتحدة) خطوطاً توجيهية لإجراء مراجعات الإنفاق العام (البنك الدولي ٢٠١١هـ) وقد أجرى المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية مجموعة من الدراسات بشأن عائدات أنواع مختلفة من الإنفاق العام والاستثمار لدى بلدان مختلفة (تمت الإشارة إلى بعضها في الفصل ٥).

[٢٩] إن مشروع رصد وتحليل السياسات الغذائية والزراعية في أفريقيا (انظر الفصل ٣) هو مبادرة ترمي إلى تحسين تحليل كلٍ من السياسات والمصروفات العامة.

الرغم أيضاً من ضعف البيئات التمكينية التي يواجهها الكثير من المزارعين، فإن استثمار المزارعين أنفسهم داخل المزرعة يجعل مصادر الاستثمار هذه تبدو قِزمة، بل وتتجاوز بصورة ملموسة حجم الاستثمارات الحكومية. إن الاستثمار داخل المزرعة في رأس المال السهمي الزراعي يزيد بأكثر من ثلاث مرات على المصادر الأخرى للاستثمار مجتمَعة.

- **يجب أن يلعب المزارعون دوراً رئيسياً في استراتيجية زيادة الاستثمار في القطاع، غير أن استثماراتهم لن تكون كافية ما لم يهيئ القطاع العام مناخاً مناسباً للاستثمار الزراعي.** إن المتطلبات الأساسية معروفة جيداً، ولكن يتم تجاهلها في الغالب الأعم. فَضَعف الحوكمة، وغياب دور القانون، وارتفاع مستويات الفساد، وحقوق الملكية غير الآمنة، وقواعد التجارة المتعسفة، والضرائب المفروضة على الزراعة بالنسبة للقطاعات الأخرى، وعدم توفير بنية تحتية وخدمات عامة كافية في المناطق الريفية، وتبديد الموارد العامة الشحيحة، جميعها تزيد من التكاليف والمخاطر المرتبطة بالزراعة، وتقلل بشدة من الحوافز التي تجتذب الاستثمار في هذا القطاع. ويجب على الحكومات أن تستثمر في بناء المؤسسات والقدرات البشرية الضرورية لدعم بيئة تمكينية للاستثمار الزراعي.
- **إن وجود مناخ استثماري مُواتٍ أمر لا يمكن الاستغناء عنه للاستثمار في الزراعة، وإن كان لا يكفي للسماح للكثير من أصحاب الحيازات الصغيرة بالاستثمار ولضمان أن يفي الاستثمار الواسع النطاق بالغايات المرغوب فيها اجتماعياً.**
  - **تتحمل الحكومات والجهات المانحة مسؤولية خاصة لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة في التغلب على العوائق أمام المدخرات والاستثمار.** فيواجه أصحاب الحيازات الصغيرة غالباً قيوداً صارمة بصفة خاصة عندما يريدون الاستثمار في الزراعة لأنهم يديرون عملياتهم على هامش قريب جداً من حد الكفاف، حيث أنهم لا يستطيعون أن يدخروا أو يتحملوا مخاطر إضافية. وهم يحتاجون إلى المزيد من حقوق الملكية الآمنة وإلى بنية تحتية ريفية وخدمات عامة أفضل. ومن شأن منظمات المنتجين الأقوى كالتعاونيات أن تساعدهم في إدارة هذه المخاط وتحقيق وفورات الحجم عند ولوجهم الأسواق، كما أن شبكات الأمان الاجتماعي والمدفوعات المحولة قد تساعدهم على مراكمة الأصول والاحتفاظ بها، سواء كان ذلك في الزراعة أو في أنشطة أخرى يختارونها بأنفسهم.
  - **يجب على الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والهيئات الاستثمارية كفالة أن تكون الاستثمارات الواسعة النطاق في الزراعة مفيدة اجتماعياً ومستدامة بيئياً.** فالاستثمارات الواسعة النطاق، بما في ذلك تلك التي تقوم بها مؤسسات أجنبية ومستثمرون سياديون قد تتيح فرصاً للعمالة ولنقل التكنولوجيا في الزراعة، ولكنها يمكن كذلك أن تفرض مخاطر على سُبُل معيشة السكان المحليين، وبخاصة في حالات حقوق الملكية غير الواضحة. ويجب تحسين حوكمة هذه الاستثمارات عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة ونماذج المشاركة الشاملة التي لا تنطوي على نقل الأرض بل تسمح للسكان المحليين بالاستفادة.
- **تحتاج الحكومات والجهات المانحة إلى توجيه أموالها العامة المحدودة نحو توفير السلع العامة الأساسية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المرتفع.** وسوف تتفاوت أولويات الاستثمار العام حسب الموقع ومرور الوقت، غير أن الدلائل تشير بوضوح إلى أن بعض أنواع الإنفاق تكون أفضل من أنواع أخرى. فالاستثمار في السلع العامة، مثل البحوث الزراعية التي تزيد من الإنتاجية والطرق الريفية والتعليم، تكون على الدوام ذات مردودية أعلى بالنسبة للمجتمع من الإنفاق على دعم الأسمدة مثلاً والتي غالباً ما يَستحوِذ عليها الصفوة من أعيان الريف، وتوزع بطرق تَضُر بمُوزِّدي مدخلات القطاع الخاص. إن مثل هذا الدعم قد يكتسب شعبية من الناحية السياسية، غير أنه لا يمثل عادة الاستعمال الأفضل للأموال العامة. فبتركيزها على السلع العامة، بما في ذلك الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، يمكن للحكومات أن تزيد من تأثير المصروفات العامة على النمو الزراعي وعلى الحد من الفقر. ويجب على الحكومات أن تستثمر في بناء المؤسسات، والقدرات البشرية الضرورية، وذلك لدعم بيئة تمكينية للاستثمار الزراعي.